5

عشور التجارة من خلال كتاب نزهة النفوس والابدان في تواريخ الزمان للصيرفي(ت:900هـ/1495م)

الباحث : زيد ماجد حسن فليح

الأستاذ الدكتور سماهر محي موسى

Summary

The Burji Mamluks took advantage of their power in governance to harness Egypt's financial revenues, including the tenths of trade, to effectively support their influence that gives them strength and empowerment to continuously control the rule of Egypt, especially after the strategic location of Egypt in the early Islamic eras, specifically during the era of the Burji Mamluk state, played a major commercial role. Because it is located on the international waterways that connect it with the continent of Europe, with the passage of trade convoys through Egypt and their tax after the tithe is imposed on them, this tax has a major role in supplying the state treasury with the money collected from foreign and Arab merchants, so the Burji Mamluk sultans maintained the collection of this The tax on the one hand, and then exploiting it to serve their interests on the other hand, and that is as indicated by the cashier (Nour al-Din Ali bin Dawood), for the period from (784-850 AH / 1382-1446 AD), which is represented by the first half of the ninth century AH / fifteenth century AD Which we will discuss in the folds of this research to show the importance of this financial source on the general level (i.e. the state treasury), and on the private level (i.e. the treasury of the sultans).

The research was divided into an introduction that describes the political situation of Egypt and the influential role of the sayings of the sultans of what the country's situation has become as a result of the approach followed in governance, and a first topic on the life of the serafi, which is related to his personal and scientific biography, and the jobs he assumed and what contributed to supplementing his writings that provided us With economic information about that time period, and a second topic that dealt with the trade tithe tax and its role in supplying the state treasury and the sultans' private coffers with funds as a result of their exploitation of it, and a conclusion that included the most important findings of the sultans' exploitation of this tax to enrich their treasuries, finally a list of margins and names of sources and references.

الملخص:

أستغل المماليك البرجية سطوتهم في الحكم لتسخير واردات مصر المالية والتي منها عشور التجارة في دعم نفوذهم بفعالية تجعل لهم قوة وتمكين في السيطرة بصورة مستمرة على حكم مصر، خصوصاً بعد ان لعب الموقع الاستراتيجي لمصر في العصور الإسلامية الأولى وتحديداً في عهد دولة المماليك البرجية دور تجاري كبير لوقوعها على الطرق الدولية المائية التي ترتبط بها مع قارة أوربا ، فبمرور قوافل التجارة عن طريق مصر ومكسها بعد ان يفرض عليها العشور ، اصبح لهذه

الضريبة دور كبير في رفد خزينة الدولة بالأموال التي تجبى من التجار الأجانب والعرب ، لذلك حافظ سلاطين المماليك البرجية على جباية هذه الضريبة من جهة ، ثم استغلالها بما يخدم مصالحهم من جهة أخرى ، وذلك على ما أشار اليه الصيرفي (نور الدين علي بن داود) ، للمدة من (784–850هـ/1382–1446م) ، والمتمثلة بالنصف الأول من القرن التاسع الهجري/ الخامس عشر الميلادي ، وهو ما سوف نتطرق الى توضيحه في طيات هذا البحث لنبين مدى أهمية هذا المصدر المالي على المستوى العام (أي لخزينة الدولة) ، وعلى المستوى الخاص (أي لخزائن السلاطين).

وقد قسم البحث الى مقدمة تصف الحالة السياسية لأوضاع مصر والدور المؤثر من قيل السلاطين لما أصبحت عليه حالة البلاد من جراء النهج المتبع في الحكم، ومبحث أول عن حياة الصيرفي الذي فيما يتعلق بسيرته الشخصية ، والعلمية ، والوظائف التي تقلدها وما ساهمت في رفد كتاباته التي زودتنا بمعلومات اقتصادية عن تلك الحقبة الزمنية ، ومبحث ثاني تناول ضريبة عشور التجارة وما لها من دور في رفد خزينة الدولة وخزائن السلاطين الخاصة بالأموال من جراء استغلالهم لها ، وخاتمة اشتملت على اهم ما تم التوصل اليه من استغلال السلاطين لهذه الضريبةلاغناء خزائنهم ، أخيراً قائمة للهوامش وأسماء المصادر والمراجع.

الكلمات المفتاحية: مورد، عشور، رسم، ضريبة.

المقدمة:

تمثل القرن التاسع الهجري/ الخامس عشر الميلادي لدولة مصر بالاضطراب[1]، بسبب النهج السياسي الذي مارسه سلاطين المماليك[2] ، البرجية[3] ، الذين تعاقبوا على حكم مصر، وهذا النهج السياسي قد تمثل في مبدئ مارسه المماليك سمي: (الحكم لمن غلب)، فقد وضع هذا المبدئ في الأساس لدوافع سياسية يمكن تبريرها من خلاله ، وهو ان تكون السلطنة مباحة لكل مملوك قوي يستطيع انتزاعها بالقوة ، فأن امعنا النظر في هذا المبدئ يمكن ان نعده مرادف لمبدئ (الغاية تبرر الوسيلة) ، فهدف المماليك من كل ذلك هو الحصول على السلطنة، لذلك تغيب حكم الوراثة

عندهم ، ومن كل ذلك نتج الاضطراب السياسي طيلة عهد الدولتهم والذي اثر بصورة مباشرة على الأوضاع بصورة عامة سواء اقتصادياً او اجتماعياً.

ولذلك حملت كتابات المؤرخين عن تلك الحقبة الزمنية وصف لتلك الأوضاع والتي منها الاقتصادية ، سواء للكتابة عنها بصورة مباشرة او غير مباشرة ، ومن هؤلاء المؤرخين الذين أشاروا في كتاباتهم الى الأوضاع الاقتصادية هو: نور الدين علي بن داود بن إبراهيم القاهري الجوهري الحنفي[4] ، والمعروف بابن الصيرفي ، وكذلك بالصيرفي ؛ لانه مارس وظيفة الصيرفة[5] ، مع والده الذي كان صيرفي المقام الشريف (السلطان)[6] ، لذلك لقب هو ووالده بهذا اللقب ، كما ولقب بالجوهري ؛ لانه مارس وظيفة المكس[7] ، في سوق الجوهريين في القاهرة التي كانت محل ولادته بها بعد ان ولد في الرابع عشر من جماد الاخر سنة (819هـ/ 1413م) ، على ما أشار اليه الصيرفي[8].

لذلك كان لهذه الوظائف تأثير مباشر على كتابات الصيرفي فيما أورده من معلومات اقتصادية عن عشور التجارة وكيفية استغلال السلاطين لهذه العشور لما يخدم خزائنهم الخاصة.

أولاً. السيرة الشخصية للصيرفي:

وبخصوص الترجمة الشخصية عن الصيرفي ، إذ الظاهر ان كتابات المؤرخين المعاصرين تغاضت عن الترجمة الوافية له سواء كان بخصوص حياته الشخصية او عائلته ، ودليل ذلك ان هذه الترجمة وردة فقط عند أثنين من المؤرخين المعاصرين للصيرفي وهما: السخاوي(ت:902هـ/1497م)[9] ، وابن اياس(ت:930هـ/1523م)[10] ، وهي ترجمة امتازت بالفقري بصورة ملحوظة جداً ، مع انتقاد واهن الرأي بشخصه وعلومه ، لكل منهما، ومثال ذلك: لم تفصح هذه الترجمة ان كان للصيرفي أخوة ، وهل كانت والدته على قيد الحياة ، وهل نشأ في كنفها ، وهل تزوج الصيرفي واصبح له عائلة خاصة به ، فلا توجد هنالك ولو إشارة بسيطة عن ذلك ، والجدير بالذكر ان الصيرفي قد أشار انه بصورة غير مباشرة انه عاش في كنف والده فقط الذي حرص على تعليمه دون ان يتطرق الى ذكر شيء مما سبق أعلاه .

- **طلبه للعلم**:

فمنذ الصبا قد نشأ الصيرفي في بيئة علمية [11] ، حفلت بكوكبة من العلماء والمشايخ قد زخروا بعلوم وفنون متنوعة أثارة محاباة الصيرفي للنهل منها ، لذلك كان (مولعاً بالدوران على الشيوخ) ، لاستحضار من نقل عنه [12] ، إذ تنوعت وتعددت علومه في: الفقه [13]، والنحو[14]، واصول الدين [15] ، وأصول اللغة [16] ، إذ كان دائم المواكبة على البعض من مشايخه مثل: ابن حجر العسقلاني (ت: 852هـ/1448م) ، والذي لازمه في مجلس املاء الحديث [17] ، فما أظهره الصيرفي من ولع نال استحسان مشايخه الذين اثنوا عليه دون أصحابه الذين استثقلوا هذا التفضيل في المعاملة لقول السخاوي: (...مع استثقال جماعته لذلك...) ، ويبدوا ان هذه المفاضلة التي تميز بها الصيرفي من قبل مشايخه لم يكن لها حد حتى عظم الامر على الكثيرين من اصحابه بشهادة السخاوي:(... وعظم ذلك على الكثيرين ...) [18] ، فربما التمييز الذي انفرد به الصيرفي من قبل مشايخه اصبح نقمة ظهرت اثارها فيما ورد عنه من ترجمة وضيعة في شأنه الشخصي والعلمي لما ورد عنه عند السخاوي، وكذلك في شأن كتاباته التاريخية لما أورده عنه ابن اياس لقوله: (كان يكتب التاريخ مجازفة لاعن قائل ولا عن راوٍ)[19]، ولربما رغب معاصريه في إخفاء مآثره حنقاً وتقهقر.

لكن بالرغم من ذلك كان لمآثر الصيرفي الدور الواضح في تخليد ذكراه بعد ان وضع موسوعة تاريخية نهج الكتابة بها منذ بدء الخليقة حتى عصر المؤلف ، واطلق عليها تسمية (نزهة النفوس والابدان في تواريخ الزمان للصيرفي) [20] ، ثم قسمها الى عدة أجزاء، وخص كل جزء منها بتسمية معينة لتمثل عصر معين ، ومن مآثر الصيرفي ايضاً مؤلفه الاخر والذي عرف ب(الدر المنظوم فيما ورد في مصر واعمالها بالخصوص والعموم)[21].

- **وظائفه**:

ويبدو مما استسقاه الصيرفي من علوم متنوعة كان لها اثر فيما صقلت من شخصيته التي مكنته من تقلد وظائف متعددة ومتنوعة المجالات وهي: وظيفة القضاء [22] ، والخطابة في جامع الظاهر بيبرس [23] ، وكذلك وظيفة نظر المحمل

وحسبته [24] ، ونظر المواريث [25] ، ونسخ الكتب فضلا عن وظيفة المكس والصيرفة [26].

- **وفاته**:

ولما اشرنا له سابقاً عن قلة الترجمة لحياة الصيرفي ، لم يرد ذكر وفاته الا عند المؤرخ ابن اياس والذي ذكر انه توفى في شهر شوال من سنة (900هـ/1495م) ، ومن دون ذكر اليوم الذي توفى فيه ولا المكان الذي دفن فيه [27] .

. عشور التجارة:

العشور [28] ، تسمية تطلق على الرسوم والضرائب التي تفرضها الدولة العربية الاسلامية على التجار سواء المسلمين أو الاجانب من اهل الحرب أو الذمة وبمقادير مختلفة عند مرورهم على ثغور الإسلام [29].

وتعد عشور التجارة أيضاً احدى الموارد المالية المهمة لخزينة الدولة الاسلامية التي تعتمد أساساً على التجارة الخارجية والداخلية، والتي يمكن ان تستعين بها الدولة لرفد خزينتها بالأموال، فكانت الدولة تأخذ العشر من بضائعهم التي يقدمون بها من دار الحرب الى بلاد السلام إذا شرط ذلك عليهم .

كما إن للأمام الحق في زيادة هذه الضريبة عند الحاجة الى المال ، أو خفضها عندما تحتاج البلد الى البضائع ، وذلك حسب ما أفتى به في المذهب الشافعي ، فضلاً عن ذلك انها تؤخذ في السنة لمرة واحدة فقط حتى لو عاد التاجر إلى بلاده ، ثم عاد في نفس السنة بالمتاجرة مرة أخرى لا يؤخذ منه شيء إلا إذا وقع التراضي[30].

واشار الصيرفي في حديثه عن العشور في حوادث سنة (837هـ/1433م) في الثالث عشر من شهر صفر الى صدور مرسوم الى مكة شرفها الله أن لا يؤخذ من تجار الهنود الواردين الى جدة سوى العشر فقط ، وأن يؤخذ من التجار المصريين والشاميين إذا وردوا ببضائع اليمن عشران ، وإن من قدم من التجار اليمنيين الى جدة ببضاعة تؤخذ بأجمعها من غير ثمن ، وسبب هذا أن تجار الهند في هذه السنين صاروا عندما يدخلون من باب المندب يحودون عن بندر عدن حتى يرسوا بساحل جدة ، فخربت عدن من التجار ، وتضعضع حال ملك اليمن لقلة

متحصله ، وصارت جدة هي بندر التجار ويتحصل للسلطان بمصر من عشور التجار أموال لا تحصر، وصار نظر جدة[31] ، وظيفة سلطانية فأن التجار الهنود يؤخذ منهم العشر ومن بضائعهم ولكن يؤخذ مع العشر رسوم تقررت للناظر[32] ، والشاد[33] ، ، وشهود القبان[34] ، والصيرفي ، ونحو ذلك من أعوان وغيره من وصار في كل سنة يحمل من عند سلطان مصر مرجان ونحاس وغير ذلك من الاصناف الى بلاد الهند فتطرح على التجار ويتشبه به في ذلك غير واحد من اعيان الدولة فيحصل للتاجر بذلك الفرد الشديد ، فرجع غالب التجار في السنة الماضية الى عدن لما بلغهم من هذه الأفعال القبيحة ، فغضب السلطان عليهم لما فاته من أخذ عشورهم وجعل عقوبتهم أن من أشترى بضاعة من عدن وحضر بها الى جدة أن كان من المصريين والشاميين يؤخذ منه العشر عشرين ، وإن كان من أهل اليمن تؤخذ بضاعته بأسرها[35] .

ويلاحظ من النص السابق مدى استغلال أعيان الدولة في هذا الأمر من جراء قيامهم بفرض هذه العشور على التجار من جهة ، ومن جهة أخرى هو استغلالهم لظاهرة (الطرح)[36] ، إذ كانت شائعة عند سلاطين المماليك لاسيما مع تجار الكارم[37] ، فذكر الصيرفي في عهد السلطان الاشرف برسباي (825–841هـ/1422–1438م) ، في شهر جماد الاول من سنة (833هـ/1429م) ، والذي يظهر أن لديه رغبة أكيدة في احتكار تجارة التوابل ، وكانت البداية مع تحديد السلطان نفسه للأسعار التي تباع على التوابل للتجار الغربيين ، ثم في المرحلة التالية أخذ يطبق على تجار الكارم سياسة ونظام الطرح ، (حيث ارسل في طلب تجار الكارم من الثغر الاسكندري ومثلوا بين يديه فألزمهم أن لا يبيع أحد منهم شيئاً من أصناف البضائع التي تجلب من الهند كالفلفل ونحوه على احد من تجار الفرنج ، وهددوا على ذلك وأن هؤلاء الغربيين لا يتعاملون إلا مع السلطات الحكومية للحصول على ما يحتاجونه من توابل البهار ، والسر في ذلك، ان السلطان أقام طائفة تشتري له البضائع وتبيعها ، فإذا وصلت المراكب الى جدة أخذ منها المكوس فلفلاً وغير ذلك وحملت في بحر القلزم من جدة الى الطور، ثم كذلك الى ان تصل الى الإسكندرية، هذا مع الزام التجار من الغربيين الفرنج وغيرهم بمشترى الحمل من الفلفل بمائة وثلاثين ديناراً وقيمته في القاهرة خمسون

ديناراً، وبلغ السلطان أن بعض التجار سال الفرنج في الفلفل بأربعة وستين ديناراً الحمل فأبوا ذلك ودفعوها له تسعة وخمسين ديناراً، فرسم السلطان ان يشتري ما عند التجار بسبعة وخمسين ليبيعه على الفرنج بمائة وثلاثين ديناراً، فالمحتاج باع، والغني خزن ما عنده)[38] ، ومارس السلاطين هذا التعسف في ظاهرة الطرح حتى على تجار القاهرة والشام من العرب، فيذكر الصيرفي في حوادث سنة (839هـ/1435م) إن السلطان الملك الاشرف برسباي قد طرح على التجار (ألف حمل فلفل بمائة الف دينار حساباً عن كل واحد بمائة دينار، واصل مشتراه للسلطان منهم خمسون الف ديناراً)[39] ، فضلاً عن الرقابة والتشديد عليهم .

ففي ربيع الاول من سنة (839هـ/1435م) ، رسم السلطان بطلب تجار الكارم بعد أن بلغه إنهم نقلوا فلفلاً الى دمشق من جدة فتغيظ السلطان بسبب ذلك بعد المرسوم الذي اسنه إن من اشترى بهار بجدة يحمله الى القاهرة سواء كان المشتري : شامي ، مصري ، عراقي ، هندي، رومي ، ثم ختم السلطان على سلع وبضائع هؤلاء التجار الذين فعلوا هذا، وفيما بعد أفرج عنهم بعد أن قرر عليهم مالاً قاموا به الى الذخيرة الشريفة[40] ، وبسبب تشدد السلطان في الحكر على البهار لم يستثني أحد من المحاسبة حتى نوابه في الاقاليم الأخرى ، فذكر الصيرفي ان الملك الاشرف برسباي (825–841هـ/1422–1438م) إنه حاسب نائبه على الإسكندرية لأنه أخذ من تجار الفرنج مالاً (قبل الرشوة) واخرج لهم عن الفلفل ابتاعوه من المسلمين ، وكذا فعل مع تجار المسلمين ، فغضب السلطان من ذلك وحنق عليه ورسم لأحد المماليك أن يدركه ويأخذ منه الخلعة التي خلع السلطان عليه بها ويعيدها الى قاضي النظر الخاص ، لأن السلطان برز مرسومه مراراً بمنع التجار من بيع الفلفل وإن الفرنج لا تشتري ولا تبتاع إلا من ديوان السلطان[41].

والظاهر مما سبق مدى تشدد السلطان على التجار ومحاسبتهم والسبب في ذلك هو من أجل الحصول على الاموال للذخيرة الشريفة ، فضلاً عن إن هنالك بعض كبار التجار كانوا يتهربون من دفع ضرائب التجارة مستغلين قربهم من بعض اعيان الدولة ، إذ ذكر الصيرفي عندما رسم بالقبض على الخواجا شمس الدين المزلق[42] ، رأس التجار وكبيرهم بدمشق وسجنه بقلعتها والزامه بدفع غرامة قدرها بثلاثين الف دينار

للسلطان ، وعشرة الالف دينار أخرى لديوان الخاص ، فحضر احد اولاده فصالح السلطان بخمسة الالف دينار، وديوان الخاص بألف دينار، فأعفى عنه ، والسبب في ذلك ان ابن المزلق كان مقرب من بعض أعيان الدولة وكان غالب متاجره لا يقوم عنها بشيء من ضرائب التجارة للدولة ، بل يخدم أعيان الدولة بالهدايا وغيرها فعوقب على ذلك[43].

ونلاحظ مما سبق كيفية تشدد بعض السلاطين في المحافظة على جباية الضرائب بمختلف مسمياتها ، فضلاً عن ممارسات كبار واعيان الدولة من اجل الحصول على الاموال لخزينة الدولة وديمومة نشاطها بما يتلاءم مع قوة الدولة سواء كان في السراء أو الضراء ، وكيف اثرت كثرة هذه الاموال في توجهات السلاطين ومعاملتهم الاقتصادية لها.

الخاتمة:

ولكل مما سبق تعد ضريبة العشور من الضرائب التي تمسك سلاطين المماليك البرجية في المحافظة عليها ، ولأول الأسباب التي دفعتهم الى ذلك هو: تمكنهم من تحديد قيمتها (رفعها أو خفضها) ، وتحت مسمى الشرع الإسلامي بعد ان أجاز المذهب الشافعي للإمام الحق في ذلك.

وثم لامحالة مثلة هذه الضريبة (العشور) ، مورد دائم ومستمر لتدفق الأموال الى خزينة الدولة وكذلك خزائن السلاطين الخاصة ، الذين استغلوا هذه الضريبة بصورة دميمة للحصول على ما يمكن من الأموال واغناء خزائنهم ، إذ ساعد على ذلك وبصورة كبيرة جداً موقع مصر من الناحية التجارية خلال تلك الحقبة الزمنية ، فضلاً عن الاضطراب السياسي الذي ساعد في قيام السلاطين بنهج سياسات استغلالية ان صح التعبير لجمع الأموال مثل: سياسة الحكر ، والطرح والرمي على التجار سواء العرب او الأجانب .

لذلك حرص السلاطين على جباية هذه الضريبة ومحاسبة كل شخص يتخلف عن أدائها وبغض النظر عن انتمائه وميوله ، وذلك لما تدره هذه الضريبة من أموال لخزائنهم .

الهوامش:

(1) قاسم ، قاسم عبدة – علي ، علي السيد ، الايوبيون والمماليك (التاريخ السياسي والعسكري) ، (القاهرة : عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية ، بلا ت) ، ص207.

(2) المماليك: جمع مملوك ، وهم في الغالب من الرقيق الأبيض ، وهو عبد سبي دون ابواه ، أي يكون من ابوين حرين ، وهم ما يتم اما اسرهم أو شرائهم من تجار الرقيق ، وبسبب ازدياد اعدادهم خصوصاً في يلاد مصر أصبح مصطلح مملوك يطلق على جموعهم كمدلول اصطلاحي ، وهم على خلاف العبيد القن الذين يملكون هم وأباءهم . الرازي ، مختار الصحاح، ج1، ص298، مادة (ملك) ؛ ابن منظور، لسان العرب، ج1، ص493، مادة (ملك) ؛ طقوش ، تاريخ المماليك في مصر ، ص15 .

(3) البرجية: تسمية اطلقت على المماليك الذين هم من صنف الجركس الذين حكموا مصر خلال القرن التاسع الهجري/ الخامس عشر الميلادي ، وسموا بالبرجية نسبة الى مقر سكناهم في مصر في أبراج قلعة الجبل عندما خصصت لهم من قبل السلاطين الذين تعاقبوا على شرائهم منذ عهد المنصور قلاوون . المقريزي ، المواعظ والاعتبار ، ج3، ص420 ؛ الكرمي، نزهة الناظرين ، ص44.

(4) السخاوي، الضوء اللامع، ج5، ص217 ؛ الزركلي، الاعلام، ج4، ص287 ؛ الشوربجي، ابن الصيرفي ، ص16.

(5) الصيرفة: كلمة مشتقة من (الصرف)، أي بيع الاثمان ببعضها تماثلاً او بغير تماثل كالذهب بالذهب او الذهب بالفضة ، او فصل وتمييز النقود عن بعضها كفصل الدرهم عن الدينار ، لان كل منهما يصرف عن قيمة صاحبه. ابن منظور، لسان العرب، ج9، ص190؛ عمارة، قاموس المصطلحات الاقتصادية، ص186.

(6) الصيرفي، نزهة النفوس والابدان، ج3، ص182 ؛ السخاوي، الضوء اللامع، ج3، 210.

(7) المكس: ضريبة مملوكية فرضت من قبل سلاطين مصر على نشاطات مختلفة في البلاد ومنها: الإنتاج سواء كان زراعي او صناعي ، وعلى سلع التجارة الصادرة

او الواردة بالموانئ وغيرها ، والمكاس، هو الجابي المسؤول عن جباية هذه الضرائب . ابن منظور، لسان العرب، ج6، ص220 ؛ عمارة، قاموس المصطلحات الاقتصادية ، ص186.

(8) نزهة النفوس والابدان، ج3، ص208 ؛ السخاوي، الضوء اللامع، ج5، ص217.

(9) الضوء اللامع، ج5، ص217.

(10) بدائع الزهور، ج3، ص309 – 310 .

(11) الصيرفي، نزهة النفوس والابدان، ج3، ص212.

(12) السخاوي، الضوء اللامع، ج5، ص218.

(13) الصيرفي، إنباء الهصر، ص308.

(14) الصيرفي، إنباء الهصر، ص194.

(15) الصيرفي، إنباء الهصر، ص519 ؛ السخاوي، الضوء اللامع، ج5، ص218.

(16) السيوطي، نظم العقيان، ص158 – 159.

(17) السخاوي، الضوء اللامع، ج5، ص218.

(18) الضوء اللامع، ج5، ص218.

(19) بدائع الزهور، ج3، ص310.

(20) الصيرفي، إنباء الهصر، ص178 – 454.

(21) الزركلي، الاعلام، ج4، ص287 ؛ عايش، فهرس المخطوطات العربية، ج1، ف1، ص200.

(22) أناب عن القاضي ابن الشحنة (ت:890هـ/1485م)، في القاهرة. السخاوي، الضوء اللامع، ج5، ص218.

(23) جامع الظاهر بيبرس: تم بنائه سنة (665هـ/1266م) ، بأمر السلطان ركن الدين بيبرس البندقداري ليكون جامعاً للسيرة الظاهرية ، إذ كان موضعه عبارة عن ميدان يوجد خارج القاهرة، ثم ما لبث ان تم اختياره من قبل الاتابك فرس الدين أقطاي المستعرب ، والصاحب فخر الدين وجماعة من المهندسين بعدما كلفهم

السلطان في اختيار مكان يليق ان يعمل به جامعاً ، حتى وقع الاختيار على هذا الميدان الذي كان يلعب فيه الكرة . المقريزي، المواعظ والاعتبار، ج4، ص95 ؛ محمد، مساجد مصر، ج3، ص32.

(24) نظر المحمل وحسبته: وهو الامير المسؤول عن كسوة الكعبة الشريفة، والتي تحمل الى مكة اثناء موسم الحج بامر السلطان. ابن بطوطة، رحلة ابن بطوطة، مج1، ص 221 ؛ الوقاد، الطبقات الشعبية, ص 229. ينظر: محمد، آمنه حسين، طرق الحج ومرافقه في الحجاز في العصر المملوكي، اطروحة دكتوراه غير منشورة في التاريخ الإسلامي، (جامعة ام القرى، المملكة العربية السعودية، 1407هـ/1987م)، ص16–17، 20.

(25) نظر المواريث: : نظر المواريث: ويسمى المواريث الحشرية: وهو النظر في مال من يموت وليس له وارث خاص، وهو مصطلح يطلق على من يتولى هذه الوظيفة . القلقشدي، صبح الاعشى، ج3، ص،532 ؛ ج4، ص33. حلاق – الصباغ، المعجم الجامع، ص220.

(26) السخاوي، الضوء اللامع، ج5، 218.

(27) ابن اياس، بدائع الزهور، ج3، ص310.

(28) العشور لغة : جمع عشر، وعشر القوم يعشرهم عشرا ، وعشرهم أخذ عشر أموالهم، عشر المال نفسه ، وبه سمي العشار ، ومنه العاشر ، قابض العشر . ابن منظور ، لسان العرب ، ج4 ، ص570 ؛ الزبيدي ، تاج العروس ، ج13، ص57.

(29) أبو يوسف ، الخراج ، ص158–164 ؛ الخوارزمي ، مفاتيح العلوم ، ص 85 ؛ المزيني ، الموارد المالية ، ص 233.

(30) القلقشندي ، صبح الاعشى ، ج3 ، ص 531 .

(31) نظر جدة: من الوظائف التي ورثها المماليك عن الايوبيون الذين استحدثوا هذه الوظيفة ، التي اصبحت سنة (828هـ/1424م) ، وتحديداً في عهد السلطان الاشرف برسباي (825–841هـ/1422–1438م) ، من الوظائف السلطانية ، ويخلع على متوليها الذي يكون من أشراف الدولة ليكون نائباً للسلطان في ميناء

جدة مقابل الولاء الشديد له، حيث يشرف متولي هذه الوظيفة على جمع الرسوم والعشور والمكوس من التجار العرب والاجانب . محمود ، الحياة الاقتصادية في جدة ، ص79 – 80 . وينظر : مقابلة ، الرسوليون والمماليك ، رسالة ماجستير، ص72 .

(32) الناظر: من ينظر في الاموال ويتفقد تصرفاتها ويرفع اليه حسابها لينظر فيه ويدققه فيمضي ما يمضي ويرد الباقي. دهمان ، معجم الالفاظ ، ص 150.

(33) الشاد: هو المفتش وتضاف الكلمة لأسم الوظيفة مثل شاد الزكاة أو شاد الاوقاف اي ناظر الاوقاف ومدبرها . دهمان ، معجم الالفاظ ، ص 90.

(34) شهود القبان: نسبة الى نوع من الموازين والذي عرف بدقة اوزانه . الباشا ، الفنون الإسلامية ، ج2، ص891.

(35) الصيرفي ، نزهة النفوس والابدان ، ج3 ، ص302–303 . ينظر: المقريزي ، السلوك لمعرفة دول الملوك ، ج7، ص277–278.

(36) الطرح: وتسمى بظاهرة الطرح والرمي في الاقتصاد المملوكي ، فهي عبارة عن سياسة تسويقية إجبارية يحدد صاحب البضاعة وهو على الاغلب يكون من اصحاب النفوذ السياسي ، السعر الذي يريد لبضاعته ويلزم المشتري بدفع الثمن بطرق قد تكون ثقيلة ومتعسفة ، والطرح غير التحكير أو التحجير ، إذ يرغم التجار على بيع بضائعهم المستوردة في مكان معين يسمى الحكر مثل حكر السكر، أو البهار، اما الرمي فيقصد بها التكاليف . الصالحية ، ظاهرة الطرح والرمي ، مجلة ابحاث اليرموك ، ص51.

(37) الكارم: : أو الكارمية : فئة من التجار كانت بيدهم تجارة البهار من الفلفل والقرنفل ونحوها مما يجلب من الهند عن طريق ثغور اليمن، وكان معظمهم في الاصل من بلاد الكانم الاسلامية التي تقع بين بحر الغزال وبحيرة تشاد بالسودان الغربي فنسبوا الى أصلها الجغرافي بعد تحريف الكارم ، القلقشندي ، صبح الاعشى ، ج3، ص529 . ينظر: القيسي ، التجارة الكارمية ، أطروحة دكتوراه ، ص 51.

(38) الصيرفي ، نزهة النفوس والابدان ، ج3، ص185 . كما إن ابن حجر العسقلاني يذكر في حوادث سنة (833هـ/1429م) الذي فشى فيها الطاعون ، إن

العلماء والقضاة قد ذكروا للسلطان برسباي إن المظالم التي انتشرت في البلاد هي من أسباب وقوع هذا البلاء ، فكان مما ذكر القاضي الشافعي إنه قد تجدد في هذه السنة ثلاث مظالم كان منها ، والذي ذكره في مقدمتها : التشديد على تجار الكارمية في بيع البهار للسلطان والا منعوا من التجارة فيه . ابن حجر العسقلاني ، أنباء الغمر ، ج3 ، ص439 .

(39) الصيرفي ، نزهة النفوس والابدان ، ج3 ، ص346 .

(30) الصيرفي ، نزهة النفوس والابدان ، ج3، ص 338 .

(41) نزهة النفوس والابدان ، ج3, ص 338، 341 . **الناظر الخاص** : هو مصطلح يطلق على من يتولى النظر في الاموال الخاصة بالسلطان وأليه التحدث في الخزانة السلطانية . دهمان ، معجم الالفاظ ، ص150.

(42)الخواجا شمس الدين المزلق: هو شمس الدين محمد بن علي بن ابي بكر بن محمد الخواجا الكبير الشمس الحلبي، كبير التجار بدمشق (ت:848هـ/1444م) . السخاوي، الضوء اللامع ، ج8، ص173–174 ؛ النعيمي ، الدارس في المدارس ، ج2، ص 223– 224.

(43) الصيرفي ، نزهة النفوس والابدان ، ج4 ، ص 141.

المصادر :

1. **المصادر الاولية** :

❖ **أبن آياس**، محمد بن احمد بن آياس الحنفي (ت: 930هـ/1523م)،

(1) بدائع الزهور ووقائع الدهور، تحقيق: محمد مصطفى، (مصر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1404هـ/ 1984م).

❖ **ابن بطوطة**، محمد بن عبد الله (ت: 779هـ/ 1377م)،

(2) رحلة ابن بطوطة (تحفة النظار في غرائب الامصار وعجائب الاسفار)، تحقيق: عبد الهادي الزناتي، ط1 (الرباط: المملكة المغربية، 1417هـ/ 1996م).

❖ **ابن حجر العسقلاني**، أبو الفضل احمد بن علي بن محمد (ت:852هـ/1449م) ،

(3) أنباء الغمر بأنباء العمر، تحقيق: حسن حبشي، (مصر: المجلس الأعلى للشؤون

الإسلامية _ لجنة احياء التراث الإسلامي، 1389هـ/1969م).

❖ **الخوارزمي** ، محمد بن أحمد بن يوسف (ت:383هـ/997م) ،

(4) مفاتيح العلوم ، تحقيق : أبراهيم الأبياري ، ط2 (بيروت : دار الكتاب العربي ، بلات)

❖ **الرازي**، زين الدين أبو عبد الله محمد (ت:666هـ/1267م)،

(5) مختار الصحاح، تحقيق: يوسف الشيخ محمد، ط5 (بيروت: المكنبة العصرية، 1420هـ/1999م).

❖ **الزبيدي** ، محمد مرتضى الحسيني (ت:1205هـ/1790م) ،

(6) تاج العروس من جواهر القاموس ، تحقيق : مجموعة من المحققين ، (بلام : دار الهداية ، بلات).

❖ **الزركلي**، خير الدين بن محمود بن محمد الدمشقي (ت: 1396هـ/ 1976م)،

(7) الاعلام، ط15 (دار العلم للملايين، 1422هـ/ 2002م).

❖ **السخاوي**، شمس الدين محمد بن عبد الرحمن (ت: 902هـ/1497م)،

(8) الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، ط1 (بيروت: دار الجيل، 1412هـ/ 1992م).

❖ **السيوطي**، جلال الدين بن عبد الرحمن ابي بكر (ت: 911هـ/ 1505م)،

(9) نظم العقيان في أعيان الأعيان، تحقيق: فليب حتي، (بيروت: المكتبة العلمية، 1392هـ/1972م).

❖ **الصيرفي**، نور الدين علي بن داود(ت:900هـ/1495م)،

(10) نزهة النفوس والابدان في تواريخ الزمان، تحقيق: حسن حبشي، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1390هـ/1970م).

(11) أنباء الهصر في أنباء العصر، تحقيق: حسن حبشي، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1423هـ/ 2002م).

❖ **القلقشندي**، احمد بن علي بن احمد (ت: 821هـ/1418م)،

(12) صبح الاعشى في صناعة الإنشا، (بيروت: دار الكتب العلمية، بلا ت).

❖ **الكرمي**، مرعي بن يوسف (ت: 1033هـ/1623م)،

(13) نزهة الناظرين في تاريخ من ولي مصر من الخلفاء والسلاطين، تحقيق: عبدالله محمد الكندري، ط1 (الكويت: دار النوادر، 1433هـ/2012م).

❖ **ابن منظور**، جمال الدين محمد بن مكرم (ت: 711هـ/1311م)،

(14) لسان العرب، ط3 (بيروت: دار صادر، 1414هـ/1993م).

❖ **المقريزي**، تقي الدين أحمد بن علي (ت: 845 هـ/ 1441م)،

(15) السلوك لمعرفة دول الملوك، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، (بيروت: دار الكتب العلمية، 1418هـ/1997م).

(16) المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والاثار المعروف بخطط المقريزي، ط1(بيروت: دار الكتب العلمية، 1418هـ/1997م).

❖ **النعيمي** ، عبد القادر بن محمد (ت:927هـ/1520) ،

(17) الدارس في المدارس ، تحقيق : ابراهيم شمس الدين ، ط1 (بيروت: دار الكتب العلمية، 1410هـ/1990م).

❖ **أبو يوسف** ، يعقوب بن أبراهيم بن حبيب (ت:182هـ/798م) ،

(18) الخراج ، (القاهرة : المطبعة السلفية ، 1346هـ/1927م).

2- المراجع الثانوية:

❖ الباشا ، حسن ،

(19) الفنون الاسلامية والوظائف على الاثار العربية ، (القاهرة : دار النهضة العربية ، 1386هـ/1966م).

❖ **حلاق، حسن – صباغ، عباس،**

(20) المعجم الجامع في المصطلحات الايوبية و المملوكية والعثمانية ذات الاصول العربية والفارسية والتركية المصطلحات الادارية و العسكرية و السياسية والاقتصادية والاجتماعية و العائلية، ط1 (بيروت: دار العلم للملايين، 1420هـ/1999م).

❖ **دهمان، محمد محمد،**

(21) معجم الالفاظ التاريخية في العصر المملوكي، ط1 (دمشق: دار الفكر، 1410هـ/1990م).

❖ **الشوربجي، محمد جمال حامد،**

(22) ابن الصيرفي(ت:900هـ/1495م) حياته ومؤلفاته التاريخية ويليه صفحات جديدة لم تنشر من تاريخه نزهة النفوس والابدان في تواريخ الزمان تتمة حوادث سنة(849وسنة850هـ) دراسة وتحقيق، ط42 (القاهرة: معهد المخطوطات العربية، 1440هـ/1995م).

❖ **طقوش، محمد سهيل،**

(23) تاريخ المماليك في مصر وبلاد الشام، ط1 (بيروت: دار النفائس، 1418هـ/1997م).

❖ **عمارة، محمد،**

(24) قاموس المصطلحات الإقتصادية في الحضارة الإسلامية، ط1 (القاهرة: دار السلام للطباعة والنشر، 1430هـ/2009م).

❖ **عايش، محمد،**

(24) فهرس المخطوطات العربية في جامعة برنستون مجموعة جاريت، ط1 (سقيفة الصفا العلمية، 1432هـ/2011م).

❖ **قاسم ، قاسم عبدة – علي ، علي السيد ،**

(20) الايوبيون والمماليك (التاريخ السياسي والعسكري) ، (القاهرة : عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية ، بلا ت).

❖ **محمد، سعاد ماهر،**

(25) مساجد مصر واولياؤها الصالحون، (مصر: مطابع الاهرام التجارية، 1396هـ/1976م).

❖ **المزيني، احمد عبد العزيز،**

(28) الموارد المالية في الإسلام، ط1(الكويت: ذات السلاسل، 1414هـ/1994م).

❖ **محمود ، علي السيد علي ،**

(29) الحياة الاقتصادية في جدة في عصر سلاطين المماليك (648–923هـ/1250–1517م) ، (القاهرة : المطبعة التجارية الحديثة ، 1412هـ/1991م).

3- **الرسائل والاطاريح**:

❖ **محمد، آمنه حسين،**

(30) طرق الحج ومرافقه في الحجاز في العصر المملوكي، اطروحة دكتوراه غير منشورة في التاريخ الإسلامي، (جامعة ام القرى، المملكة العربية السعودية، 1407هـ/1987م).

❖ **القيسي، ايلاف عاصم مصطفى ،**

(31) التجارة الكارمية في عصر المماليك بمصر (1260هـ/1517م) ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، (جامعة بغداد : كلية التربية أبن رشد ، 1427هـ/2006م).

❖ **مقابلة ، حسن محمود حسن ،**

(32) الرسوليون والمماليك في الحجاز (626– 858هـ/1229–1454م) ، رسالة ماجستير غير منشورة ، (جامعة اليرموك : كلية الآداب ، 1420هـ/2000م).

4- **المجلات الدورية**:

❖ **الصالحية ، محمد ،**

(33) ظاهرة الطرح والرمي في الاقتصاد المملوكي ، مجلة ابحاث اليرموك وسلسلة العلوم الانسانية والاجتماعية ، (الاردن : أربد ، جامعة اليرموك ، المجلد9، العدد4، 1414هـ/1993م).